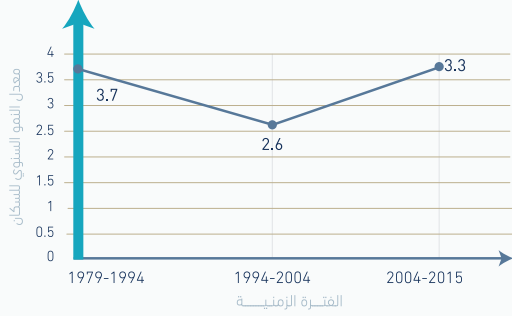




الشكل (1): معدل النمو السنوي لسكان محافظة عجلون حسب فترات زمنية مختارة

يعتبر النمو السكاني المرتفع من أبرز التحديات التي تواجهها محافظة عجلون في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تضاعف عدد السكان في محافظة عجلون أكثر من ثلاث مرات خلال السنوات الست والثلاثين الماضية ليصل عدد سكان المحافظة إلى 176,080 نسمة في عام 2015، من بينهم ما نسبته 10.7% من غير الأردنيين. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع في معدل الإنجاب الكلي والذي يبلغ حالياً 3.68 طفلاً لكل امرأة في سن الإنجاب إضافة إلى الهجرات المتتالية للأردن.

سسيّزاد عدد السكان الأردنيين في محافظة عجلون من 156.7 ألف في عام 2015 ليصل إلى حوالي 278 ألف بحلول عام 2040 إذا ما استمر معدل الإنجاب على حاله، مقابل 234.5 ألف أردني في حال انخفاض معدل الإنجاب الكلي إلى 2.1 طفل لكل امرأة في سن الإنجاب.

سيناريو الفرصة | انخفاض معدل الإنجاب الكلي (2.1 طفل لكل امرأة)

2040	2015	
ألف 234.6	ألف 156.7	عدد السكان الأردنيين
ألف 4.1	ألف 4.5	عدد المواليد الأردنيين
شخص 1,099	شخص 600	عدد الوفيات من الأردنيين

السيناريو الحالي | ثبات معدل الإنجاب الكلي (3.68 طفل لكل امرأة)

2040	2015	
ألف 278.1	ألف 156.7	عدد السكان الأردنيين
ألف 7.3	ألف 4.5	عدد المواليد الأردنيين
شخص 1,309	شخص 600	عدد الوفيات من الأردنيين

في ظل شح الموارد المتاحة، فإن الزيادة السكانية الكبيرة الناتجة عن تباطؤ انخفاض معدلات الإنجاب ستشكل عبئاً على القطاعات التنموية الأساسية في المحافظة، وتحدياً أمام الحكومة في تقديم خدمات نوعية للمواطنين. فلو نظرنا إلى قطاعي الصحة والتعليم كقطاعين رئيسيين، سنلاحظ أن المؤشرات المرتبطة بكل منهما ستتأثر كما هو موضح في الشكلين أدناه.

أثر النمو السكاني على قطاعي الصحة والتعليم في عام 2040



الشكل (2): أثر النمو السكاني في محافظة عجلون على قطاع الصحة في عام 2040 بالدينار الأردني

وبهذا فإن تحقق سيناريو الفرصة (خفض معدل الإنجاب الكلي من 3.68 إلى 2.1 طفل لكل امرأة في سن الإنجاب للفترة 2015 - 2050) سيحقق وفراً تراكمياً في تكلفة الرعاية الصحية تقدر قيمته بـ 326 مليون دينار أردني، مما سينعكس إيجابياً على تطوير القطاع وتقديم خدمات نوعية للمواطنين.

*إن الوفر التراكمي يشمل تكلفة الأطباء في وزارة الصحة فقط



الشكل (3): أثر النمو السكاني في محافظة عجلون على قطاع التعليم في عام 2040 بالدينار الأردني

أما فيما يخص كلف الطلاب والمعلمين لقطاع التعليم في محافظة عجلون فإذا تحقق سيناريو الفرصة (خفض معدل الإنجاب الكلي من 3.68 إلى 2.1 طفل لكل امرأة في سن الإنجاب للفترة 2015 - 2050) سيحقق وفراً تراكمياً يقدر بحوالي 341 مليون دينار أردني، مما سينعكس إيجابياً على تطوير قطاع التعليم.

أثر النمو السكاني على القطاعات الأخرى في عام 2040

إن أثر النمو السكاني المرتفع يمتد أيضاً ليشمل قطاعات تنموية وخدمية أخرى كالعمل والبنية التحتية والبيئة والغذاء ومصادر الطاقة والمياه، إلى جانب التأثيرات الاجتماعية ومنها ارتفاع معدلات الفقر والجريمة، مما سيسبب ضغطاً هائلاً على الموارد والمؤسسات ويؤثر سلباً على كمية وجودة الخدمات المقدمة كما هو موضح في الشكل أدناه.

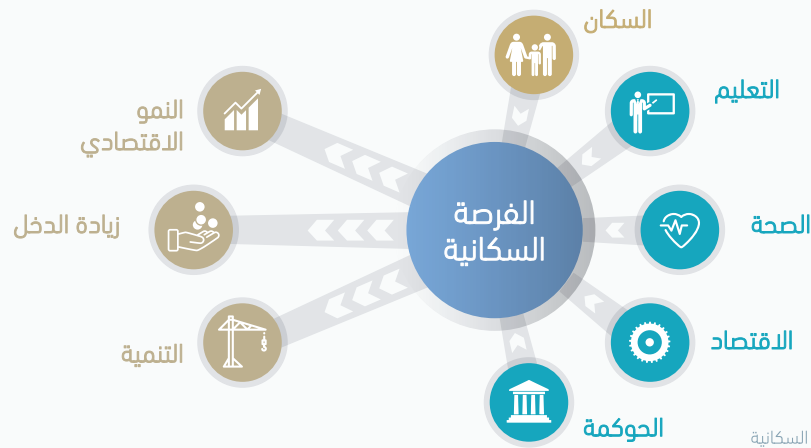


الشكل (4): أثر النمو السكاني في محافظة عجلون لعام 2040 على القطاعات الأخرى: العدد التراكمي لفرص العمل المطلوب توفيرها، وتكلفة كمية التزويد المائي، و كمية النفايات الصلبة، وعدد الفقراء

مفهوم الفرصة السكانية

يقف الأردن على اعتاب الفرصة السكانية ومن المتوقع ان تكون ذروتها عام 2040، حيث ستبلغ نسبة السكان في الفئة العمرية القادرة على العمل (15-64) أعلى مستوى لها (68 بالمئة)، ونسبة الإعالة العمرية أدنى مستوى لها (حوالي 47 لكل 100 شخص في سن العمل). إلا أن هذه الفرصة السكانية لن تتحقق من دون تبني سياسات اجتماعية واقتصادية تضمن خفض معدل الإنجاب الكلي كخطوة أولى بهدف إحداث التغيير المطلوب في التركيبة العمرية للسكان، ليتمكن المجتمع الأردني لاحقاً من الاستفادة من النسب المرتفعة من الشباب المنتج والقادر على العمل.

ما الذي يتوجب علينا فعله لتحقيق ذروة الفرصة السكانية في عام 2040؟



الشكل (5): السياسات الداعمة للفرصة السكانية

لا تحقق الفرصة السكانية غايتها بمجرد حدوثها، وإنما تحتاج إلى استجابات نحوها في سياق السياسات الاجتماعية والاقتصادية الكلية والقطاعية، إذ أنها تنبه واضعي السياسات إلى الكيفية التي يمكن بواسطتها أن ينتفع الأردن حالياً وفي السنوات القادمة من النسب المرتفعة من الشباب والبالغين ممن هم في سن العمل، وذلك بإدماج البعد السكاني وقضايا الفرصة السكانية في الاستراتيجيات والخطط والبرامج التنموية، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لها من أجل استثمارها وتوفير فرص ضياعها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.